

الفصل السادس
الفجوة الرقمية بين الدول النامية و الدول
المتقدمة

obeikandi.com

المقدمة

مر الإقتصاد العالمي على مدى التاريخ الطويل بعدة تحولات كبرى، أثرت جذريا على أسلوب حياة الإنسان ونمط معيشته وحاجاته الضرورية، فقد كانت الزراعة وما رافقها من ظهور المجتمعات المستقرة، مرحلة هامة استمرت لآلاف السنين حتى منتصف القرن الثامن عشر، لتليها المرحلة الثانية بظهور الثورة الصناعية في أوروبا وامتدادها لاحقا لباقي مناطق العالم واستمرت هذه المرحلة حتى منتصف القرن العشرين، أين حدث التحول الأكثر أهمية و المتمثل في التحول إلى الإقتصاد المبني على قطاع الخدمات ثم ظهور الثورة المعلوماتية- الرقمية التي أصبح في ظلها الإقتصاد مبنيا على المعلومات والمعرفة و على التكنولوجيات الرقمية و الشبكات المعلوماتية وأهمها شبكة الإنترنت التي تجاوزت حدودها الشبكية لتصبح ظاهرة اجتماعية وفضاء سياسيا وشريانا عالميا للإقتصاد والتجارة، لتمثل بذلك رافدا أساسيا لتيار العولمة الجارف.

وقد احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الصناعية المتقدمة خلال العقدين السابقين مكانة متعاظمة في أنشطة المجتمع كافة، وكانت المحرك الرئيسي لنموها الإقتصادي. فانعكس تأثيرها إيجابيا على بنية المجتمع في هذه الدول، وغير من سلوك أفرادها وأحدث آليات تعامل جديدة لم تكن معروفة سابقا. وظهر مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتمادا متزايدا على المعرفة والتكنولوجيا الرقمية، وهو ما جرى التبشير به بتسميات مختلفة مثل "مجتمع المعرفة" أو "

مجتمع المعلومات " أو "المجتمع الرقمي".

وإن التطورات السريعة التي شهدتها مجال تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات خلال السنوات الأخيرة والتأثيرات المباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة الإنسانية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها قصد استغلال الإمكانيات المتوفرة والمتجددة.

وحيث أن الثورة الرقمية ما تزال في بداياتها الأولى في البلدان النامية ، فمن المبكر التنبؤ بما إذا كانت هذه الثورة تمنح للدول النامية فرصة ذهبية للاستدراك الاقتصادي و القفز في وثبات نحو التقدم والرخاء ، أم أنها ستفصل بين الأقلية المسيطرة على التكنولوجيا الجديدة والأغلبية غير المتحكمة فيها بهوة رقمية سحيقة الأبعاد . و التنبية إلى ضرورة الحد منها(الفجوة الرقمية) عن طريق توثيق التلاحم و التضامن بين الدول و تبني سياسات داعمة لتكنولوجيايات الاتصال و محفزة للتنافس من خلال تكنولوجيايات المعلومات و الاتصالات.

كما أن الفارق بين الدول أصبح يقاس بمدى الفجوة الرقمية التي تفصل بينها ، مما جعل سد هذه الفجوة

من أهم الرهانات أمام الدول النامية للنهوض بالاقتصاد وضمن مستقبل آمن لشعوبها.

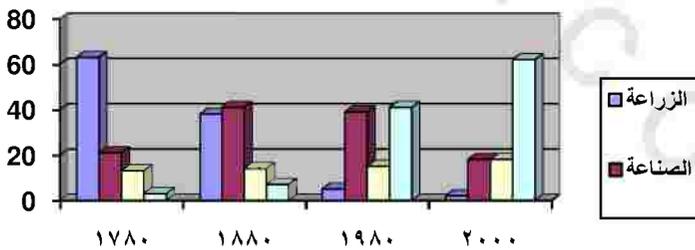
وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه بحدّة والذي نحاول الإجابة عنه في عرضنا هذا هو : هل سيزيد العصر الرقمي(عصر المعلومات) الفجوة

بين البلدان الغنية التي ينعم مواطنوها بالرفاهية وبين الدول النامية التي تتخبط في براثن الفقر والتخلف، أم أنها ستفتح الباب واسعا أمام هذه الأخيرة للخروج من دائرة العزلة والتخلف؟

خطة العرض

أدت الثورة المعلوماتية إلى فتح الباب لحدوث تغييرات اكبر للحضارة الإنسانية، حيث امتدت هذه التغييرات لتشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

التي حولت المجتمعات من مجتمعات قائمة على الإنتاج الصناعي إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها، وتراجع القطاع الصناعي ليحتل قطاع الخدمات مركز الصدارة في الاقتصاد من حيث مساهمته في الدخل الوطني، ومن حيث اليد العاملة التي يستقطبها، إذ بلغت في بعض المجتمعات نسبة ٧٥% من اليد العاملة الإجمالية، مع توجه أكثر من ٦٦% منها للعمل في قطاع المعلوماتية والاتصالات، وهو ما يمكن توضيحه بالشكل التالي:



الشكل ٠١: تطور نسبة اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية

المصدر : محمد أديب رياض الغنيمي ، شبكات المعلومات: الحاضر و
المستقل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٢ .
المطلب ٢ : ماهية الاقتصاد الرقمي .

١. تعريف الاقتصاد الرقمي.

نقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر
بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين
الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية
الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات
الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما .

٢. الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي:

يستند الاقتصاد الرقمي على أربع ركائز رئيسية هي .
-البنية التحتية والتجهيزات التقنية.

-توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة.

-قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال
المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الذكية.

-رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد البشرية التي تعنى بقطاع التعليم
والتدريب.

٣. خصائص الاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي يملك العديد من المزايا والخصائص والتي
على رأسها العمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء
الحكومات الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية

، وأهم خصائص الاقتصاد الرقمي .

1-سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت المختلفة ، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد ، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفير الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفير الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان

2-المنافسة والهيكل السوقي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

3-مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل

4-الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لإتحاد القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير.

-المعلومات الإلكترونية وتشمل البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة.

-المعلومات المنطوقة المكالمات الهاتفية والحوارات.

-المعلومات المطبوعة مثل التقارير والفاكسات.

-التنبؤات التكنولوجية.

ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها ، وتحقيق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الآخرين ودعم القرارات.

المبحث الأول

ماهية الفجوة الرقمية .

المطلب ١

مفهوم الفجوة أو الهوة الرقمية وأصولها.

هناك إهتمام دولي كبير بمشكلة الفجوة الرقمية كما هو مبين في الجدول التالي وهو إهتمام حديث وجاد :

جدول الاهتمام الدولي بمشكلة الفجوة الرقمية

جدول الاهتمام الدولي بمشكلة الفجوة الرقمية		
الوقت	الحدث	المكان
نوفمبر 1999	اجتماعات المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمه ألتجاره العالمية في سياتل في نهاية عام 1999	الولايات المتحدة الأمريكية
جوليا 2000	قمة الثمانية	أوكيناوا
سبتمبر 2000	قمة الالفية	الجمعية ألعامه للأمم المتحدة
ماي 2001	القمة الحادية عشره مجموعه دول ال ١٥	جاكارتا اندونيسيا-
ماي 2002	اللجنة الوزارية لوزراء الإتصالات الأفارقة	القاهرة
سبتمبر 2002	اجتماع متابعة أعمال اللجنة الدولية الخاصة بتضييق الفوارق الرقمية بين الشمال والجنوب التي تعمل بإشراف مباشر من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.	في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك
أكتوبر 2004	وتمر إتحاد المصارف	دولة الإمارات - دبي

ديسمبر 2004	المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول تكنولوجيا المعلومات	جنيف
4 أكتوبر 2004	المنتدى العربي الدولي للتكنولوجيا المصرفية	دبي
يونيو 2004	الدورة الثامنة لمجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب بالجامعة العربية	مصر
ديسمبر 2005	مؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي	القاهرة
نوفمبر 2005	مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات	تونس
2006	القمة الحادية عشر، لمنظمه الفرانكفونية	العاصمة الرومانية بوخارست

يوجد العديد من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم الفجوة الرقمية ❖ يعبر مفهوم الفجوة أو الهوة الرقمية عن الفارق في حيازة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بشكلها الحديث و حيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها بين الدول المتقدمة المنتجة لهذه التكنولوجيات و لبرامجها و لمحتوياتها و بين الدول النامية التي لا تساهم في إنتاج هذه التكنولوجيات و في صياغة محتوياتها ❖ وهي أيضا الفارق في توزيع هذه التكنولوجيات على الأفراد بين الدول المتقدمة و الدول النامية وكذا بمدى النفاذ إلى المعرفة من حيث توفر البنى التحتية اللازمة للحصول على موارد المعلومات و المعرفة بالوسائل الآلية أساسا دون إغفال الوسائل غير الآلية من خلال التواصل البشري، إن هذا التعريف يركز على الحد الفاصل بين مدى توافر الشبكات الاتصالية،

ووسائل النفاذ إليها، وعناصر ربطها بشبكة الانترنت.

❖ أما التعريف الأوسع يضم إلى جانب الوصول إلى مصادر المعرفة، استيعابها من خلال التعبئة والتوعية والتعليم والتدريب، وبالتالي استثمارها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

- ومنهم من يرى بأن الفجوة الرقمية هي عبارة تستخدم حصرا، لوصف واقع نشأ جراء الثورة التكنولوجية التي طالت ميدان الإعلام والاتصال، على الأقل منذ بداية، ثمانينيات القرن الماضي...وتعني تحديدا واقع " البلوغ غير المتساوي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بين الدول الغنية المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو الفقيرة.

ومن خلال كل هذا يمكن بصفة عامة إعطاء الفجوة الرقمية تعريفا موجزا وهو أن هذا المصطلح " الفجوة الرقمية" شاع استخدامه خلال السنوات الأخيرة - للدلالة على الهوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على الاستفادة من الثورة المعلوماتية الرقمية، وبين من لا يقدررون على فعل ذلك.

وقد أصبح عالم اليوم ينقسم على هذا النحو الرقمي، إضافة إلى تقسيماته التقليدية السابقة، فقد قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) بتقسيم العالم رقمية إلى أربعة مجموعات رئيسية من الدول، بحيث تمثل المجموعة الأولى قادة الثورة المعلوماتية وهم: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أوروبا الغربية، واليابان، في حين تمثل المجموعة الثانية القادة المحتملين وهو دول جنوب أوروبا: كالليونان، إسبانيا والبرتغال،

وتمثل المجموعة الثالثة الدول المستفيدة والمشاركة في جني ثمار ثورة المعلومات وتضم البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا، تمثل المجموعة الرابعة الدول المهمشة وتضم باقي العالم.

تقاس الفجوة الرقمية بدرجة توفر أسس الاقتصاد الرقمي الذي يستند على تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، ودرجة الارتباط بشبكة الإنترنت، وتوفر الطرق السريعة للمعلومات، خدمات التبادل الرقمي، وشبكات الاتصال المختلفة، وهي الأسس الجديدة التي أصبحت تحكم كافة مجالات الحياة، وأساليب التعامل التجاري والمالي.

- إلى متى يعود أصل الفجوة الرقمية

إن الفجوة الرقمية هي مزمنة "لثورة الرقمية" التي طاولت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بداية ثمانينيات القرن الماضي فأسحقت بذلك المجال لاندماج مكوناتها وانصهارها في بنية موحدة، فإنه لن يتسنى لنا التسليم بكونها لم تستند على طبيعة في العلاقات الدولية سابقة لها كانت إحدى مميزات الكبرى اللاتوازن في البلوغ و"اللاإنصاف" في تنقل المعلومات والمعطيات والأخبار والبيانات بين الشمال والجنوب.

و بالتالي، فالفجوة الرقمية لا تبرز هنا " كحالة مستقلة " أفرزتها التحولات التكنولوجية المتسارعة ولا تظهر كنتاج خارجي لحركية في الاقتصاد والتكنولوجيا، بل وتقدم في كونها امتدادا "طبيعيًا" لرهانات سياسية واقتصادية ودبلوماسية كبرى ترتبت عن ظروف الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، لا تبدومعها الفجوة

إلا مكونا من المكونات ليس إلا.

والواقع أنه في ظروف التوتر الدولي المرتبطة بالحرب الباردة، فإن الدول في طريق النمو، قد صرحت أنها ضحية لاتوازنات خطيرة في ميدان تيارات المعلومات بين الشمال والجنوب. واعتبرت أن الطريقة التي تعكس بها وسائل الإعلام بالشمال واقع هذه الدول الوطني، مبالغ فيها، محرفة ومجانبة للصواب. بالتالي، فهي تطالب إعادة التوازن لتيارات المعلومات وضمنا مراقبة المعلومات الوافدة من دول الشمال. و على هذا الأساس، فيقدر حدة مطالبة دول العالم الثالث بضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، بقدر حدة المطالبة بالضرورة إياها فيما يخص النظام العالمي للإعلام القائم.

فإذا كان النظام الاقتصادي الجديد يعني إنهاء حالات اللاتوازن وإعادة تنظيم السوق العالمي وفق شروط تمكن كل الدول من أن تتقدم عبر استفادتها القصوى من مواردها الطبيعية والبشرية، وإذا كان يمثل الاستكمال الاقتصادي للسيادة السياسية، وإذا كان يهدف إلى محو آثار الماضي وتوسيع وتحسين التعاون بين الدول، فإن نفس التطلعات ونفس الأهداف تطبق على النظام الجديد للإعلام على اعتبار أن النظامين معا يترجمان نفس المطالب ويرتكزان على نفس الإلحاحية. لم تغد الفجوة، وفق هذا المنطق، كامنة في طبيعة ما اعتمده دول العالم الثالث من سياسات اقتصادية

وإعلامية واتصالية، بل أضحت "نتاجا حتميا" لطبيعة النظام

العالمي القائم بشقيه الاقتصادي كما الإعلامي

سواء بسواء.

و معنى هذا أن الفجوة الرقمية الحالية ما هي، في حقيقة الأمر، إلا امتدادا للفجوة التكنولوجية التي طالت علاقات الشمال بالجنوب منذ ستينيات القرن الماضي...لم تزدها التحولات التكنولوجية الجارية إلا تعميقا وتجذرا مع الإبقاء على الطبيعة الثاوية خلفها.وعلى الرغم من كون الفجوتين معا إنما هما، وبكل المقاييس، انعكاس لفجوات بنيوية أخرى لم تفلح الدول ولا الحكومات ولا المنظمات الدولية في سدها، فإن الفجوة التي حملتها الشبكات الالكترونية وفي مقدمتها الإنترنت هي الكبرى...وهي الأخطر.

المطلب ٢

أسباب الفجوة الرقمية.

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفجوة الرقمية يمكن إجمال هذه الأسباب في النقاط التالية:

1- الأسباب التكنولوجية للفجوة الرقمية:

أ - سرعة التطور التكنولوجي:

تتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدلات متسارعة :

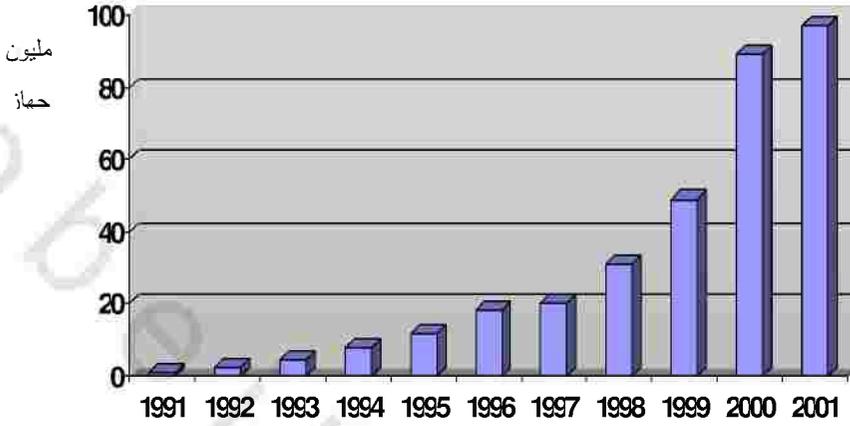
عتاد أو اتصالات أو برمجيات مما يزيد من

صعوبة اللحاق بها من قبل الدول النامية.

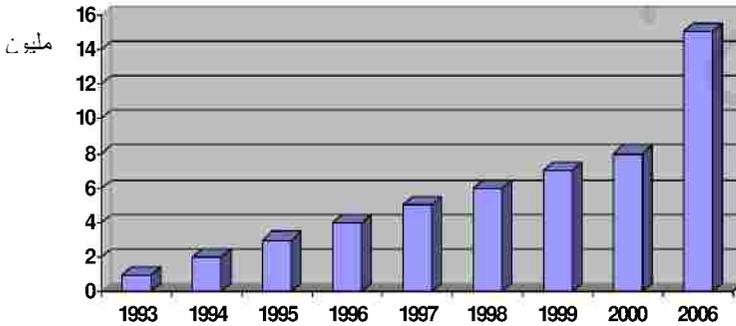
و قد سجلت عدد الحواسيب المضيفة ارتفاعا متواصلا منذ بداية

التسعينات ، حيث انتقلت من أقل من مليون جهاز مضيف ، إلى ما

يقارب ١٠٠ مليون جهاز سنة ٢٠٠٠م حسب ما يوضحه الشكل البياني



الشكل ٠٢ : تطور عدد أجهزة الحاسوب المضيفة على الانترنت
 المصدر : طارق عبد العال حماد ، التجارة الإلكترونية ، المفاهيم و
 التجارب و التحديات ، الدار الجامعية ٢٠٠٢م ، مصر ، ص ٢٨.
 وكذا تنامي عدد مواقع الويب في الإنترنت فالتقديرات تتضارب حتى أن
 هناك من يعتبر أنها تناهز و حوالي ٢٠ مليون موقع



شكل ٠٣ : تطور عدد مواقع الويب في الانترنت

ب - تنامي الاحتكار التكنولوجي:

أظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلية عالية للاحتكار سواء على مستوى العتاد أو البرمجيات.

و هذا شكل بياني يمثل إحتكار سوق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في العالم .



ج -تفاقم الانغلاق التكنولوجي:

مع تنامي النزعة الاحتكارية مصحوبة بشدة الاندماج المعرفي تفاقمت حدة الانغلاق التكنولوجي وحماية السر المعرفي ومن ابرز مظاهره :تفشي ظاهرة الصناديق السوداء ,تفتيت المهارات.

د - شدة الاندماج المعرفي:

تتسم منتجات المعلوماتية بشدة الاندماج المعرفي ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لتكنولوجيا المعلومات وتعاضم دورها كقاسم مشترك بين المجالات العلمية والتكنولوجية المختلفة.

2- الأسباب الاقتصادية للفجوة الرقمية:

أ -ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات:

على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمستخدم النهائي فانكافة توطينها محليا في ارتفاع مستمر وذلك لعدة أسباب منها : ارتفاع كلفة إنشاء البنى التحتية لهذه

التكنولوجيا وارتفاع كلفة تطويرها.

ب - تكتل الكبار والضغط على الصغار:

تشهد حاليا صناعة المعلومات حركة نشطة للتكتل من قبل الكبار، مما يضيق الخناق على الصغار في كثير من المجالات إلى حد الاستبعاد الكامل من حلبة المنافسة.

ج - التهام الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق المحلية:

هذه الشركات تقوم بتوزيع منتجاتها وخدماتها شاملة السوق العالمية على اتساعها تاركة الفتات لشركات التطوير المحلية لتضمّر تدريجيا مع تآكل أسواقها.

د - كلفة الملكية الفكرية:

تضيف الملكية الفكرية أعباء ثقيلة على فاتورة التنمية المعلوماتية ، خاصة في ظل الاتفاقيات والتشريعات الملزمة لمنظمة التجارة العالمية ، وهو ما تكافحه منظمات المجتمع المدني بكل ما وسعها من جهد لكي تظل المعرفة متاحة للجميع.

هـ - انحياز تكنولوجيا المعلومات اقتصاديا لمصلحة القوي على حساب الضعيف: غالبا ما تتحاز التكنولوجيا إلى الأكثر تقدما والأكثر استخداما لها على حساب الأقل تقدما والأقل استخداما.

3- الأسباب السياسية للفجوة الرقمية:

أ - صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية:

تتسم عملية وضع سياسات التنمية المعلوماتية في البلدان النامية بالتعقيد الشديد لان عملية وضع هذه السياسات تحتاج إلى قدر كبير من الإبداع ودرجة عالية من الوعي تفتقدها كثير من القيادات السياسية التي تقف حائرة بين قناعتها بأهمية التنمية المعلوماتية وبين كيفية إدراجها ضمن قائمة الأولويات الضاغطة للغذاء والمسكن والتعليم والصحة.

ب - سيطرة الولايات المتحدة عالميا على المحيط الجيومعلوماتي:

فالولايات المتحدة هي القطب الوحيد الذي يحكم قبضته على المحيط الجيومعلوماتي وخاصة فيما يتعلق بالانترنت، فالولايات المتحدة تتمسك بأن تحتكر المؤسسة الأمريكية مسئولية تسيير المهام الأساسية للانترنت.

وقد رفضت الولايات المتحدة بشكل قاطع في القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تحال هذه المهمة إلى منظمة عالمية كالاتحاد العالمي للاتصالات كما اقترحت البرازيل وجنوب أفريقيا

ج - سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محليا:

فحكومات الدول النامية تسيطر على منافذ المعلومات تحت دعوى حماية الأمن القومي.

د- محاولة جعل دولنا دول الاقتصاد الريعي، وهو ما يعني أن تكون دولنا دولا تنتج خامات أولية طبقاً لمبادئهم القديمة مبادئ تقسيم العمل

عالمياً.

و- الإعلام الموجه ضد عقول الشباب في محاولة لتسطيح فكر الشباب وتحويلهم من العمل إلى الترهل والتفكير البالي

4- الأسباب الاجتماعية والثقافية للفجوة الرقمية:

أ - تدنى التعليم وعدم توافر فرص التعلم:

تدنى مستوى التعليم وعدم توافر فرص التعلم من أهم الأسباب التي تنتج عنها الفجوة الرقمية.

ب - الأمية:

تعتبر الأمية من الأسباب الرئيسية المؤدية للفجوة الرقمية ، فكلما ارتفعت نسبة الأمية أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الرقمية ، ومن المعلوم أن نسبة الأمية بين البالغين في عالمنا العربي تقدر ب % 45 وهى أعلى من المتوسط العالمي وحتى من متوسط البلدان النامية.

ج - الدخل:

يعتبر الدخل من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية فالأفراد في الدول النامية دخلهم محدود بعكس الأفراد في الدول المتقدمة وبالتالي تنشأ الفجوة الرقمية بسبب الفرق بين الدخل في الدول النامية والمتقدمة

د - الفجوة اللغوية:

تلعب اللغة دوراً رئيسياً في اقتصاد المعرفة لذلك يعد التخلف اللغوي من الأسباب الرئيسية للفجوة الرقمية ولذلك تسعى جميع الدول حالياً إلى الاهتمام بلغتها القومية خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعموماً والانترنت بصفة خاصة.

هـ - الجمود المجتمعي:

تتسم مجتمعات الدول النامية بضعف قابليتها للتغيير لأسباب عديدة ترجع إلى منظومة القيم والتقاليد السائدة و بالتالي فهي تجد صعوبة في تقبل أي تغييرات جديدة نظرا لتمسكها بهذه القيم والتقاليد.

و- الجمود التنظيمي والتشريعي:

من أهم أسباب الفجوة الرقمية عدم توافر البيئة التمكينية التي تتيح مشاركة متوازنة في إحداث التنمية من قبل قطاعات المجتمع الحكومي والخاص وهذا ناتج عن الجمود التنظيمي والتشريعي.

ز - غياب الثقافة العلمية التكنولوجية:

من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية غياب الثقافة العلمية التكنولوجية وحتى يتم التغلب على هذه الفجوة لابد من أن تكون هذه الثقافة موجودة لدى جميع شعوب الدول النامية.

المطلب ٣

مؤشرات قياس الفجوة الرقمية:

التعريف بمؤشرات الفجوة الرقمية: هي الأداة التي تسعى لخلقها الدول و الوزارات المعنية والمنظمات والهيئات المهتمة بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لكي تستطيع قياس الفجوة الرقمية.

وممكن أن تتوافر مؤشرات كثيرة في دولة ما أو مجموعة من الدول وعند الاستعانة في تكتل آخر مجموعة من الدول فقد تكون صادقة وقد تكون مضللة لأخرى، ولذلك ترى الأمانة العامة ضرورة

قيام الدول العربية بالاتفاق على مجموعة مؤشرات تصلح لقياس الفجوة الرقمية فيما بينها ، وفيما بينها وبين دول العالم المتقدم.

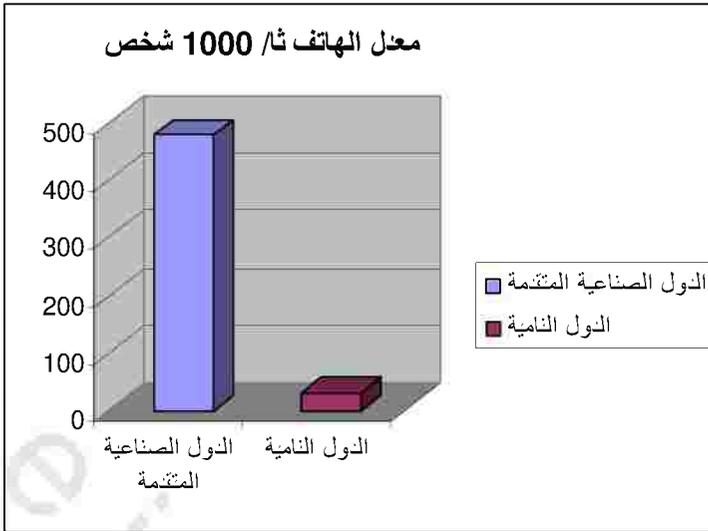
نتيجة لحدثة الفجوة الرقمية وتعدد جهات النظر في شأنها فهناك صعوبات عدة لقياس الفجوة الرقمية منها الصعوبات المتعلقة بالمنهج المستخدم في قياسها وأيضا الصعوبات المتعلقة بتجميع البيانات عن الفجوة الرقمية ، ولكن هناك جهود تجرى حاليا من قبل المنظمات العالمية والإقليمية لاقتراح مؤشرات يمكن من خلالها قياس الفجوة الرقمية منها:

1-مؤشر الكثافة الاتصالية : يقاس بعدد الهواتف الثابتة و النقالة لكل مائة فرد ، وسعة شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها

وهذا الجدول يوضح معدل عدد الخطوط الهاتفية لكل ألف شخص .

المعدل المنطقة	معدل الهاتف ثا / ١٠٠٠ شخص
المعدل العالمي	١٣٠
الدول النامية	٣١
الدول الصناعية المتقدمة	٤٧٨

المصدر (UNDP) ٩٩



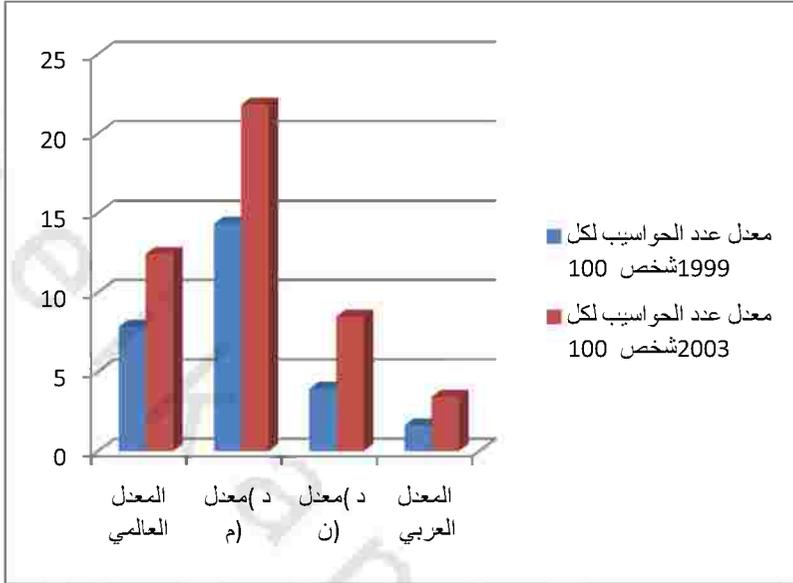
الشكل ٤: معدل عدد الهواتف الثابتة لكل ١٠٠ شخص
 2- مؤشر التقدم التكنولوجي: ويقاس بعدد الكمبيوترات وعدد مستخدمي الانترنت وحيازة الأجهزة الالكترونية وما شابه ذلك.
 جدول (1) معدل إنتشار الحاسوب لكل ١٠٠ شخص بين عامي ٩٩ و ٢٠٠٣.

معدل عدد الحواسيب لكل ١٠٠ شخص		
٢٠٠٣	١٩٩٩	
١٢,٤	٧,٨	المعدل العالمي
٢١,٨	١٤,٣	معدل (د م)
٨,٤٥	٣,٩	معدل (د ن)
٣,٤	١,٦	المعدل العربي

معدل انتشار الحاسوب لكل ١٠٠ شخص

شكل بياني يمثل معدل إنتشار الحاسوب لكل ١٠٠ شخص بين عامي

١٩٩٩ و ٢٠٠٣.



الشكل ٥٠: معدل انتشار الحاسوب لكل ١٠٠ شخص

جدول (٢) مستخدمي الانترنت حول العالم حتى شهر سبتمبر 2002

العدد بالمليون	القارة / المنطقة
182.67	كندا والولايات المتحدة
187.24	آسيا/الباسيفيك
190.91	أوروبا
33.35	أمريكا اللاتينية
6.31	أفريقيا

5.12	الشرق الأوسط
605.60	المجموع - العالم -

(http://www.nua.ie/surveys)Nua Internet Surveys :
المصدر

و هذا التمثيل البياني يترجم هذا الجدول في دائرة بيانية .



الشكل ٠٦: توزيع مستخدمي شبكة الإنترنت

Global Reach : september,30,2002, à

المصدر l'adresse :www.global-reach.biz/globstats

يلاحظ من الشكل السابق تمركز أكثر من ٦٠% من

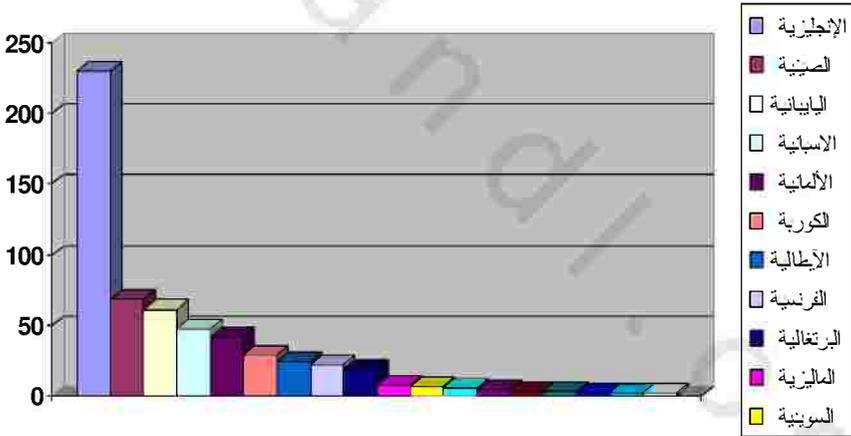
المستخدمين في أمريكا الشمالية وأوروبا ، كما تسجل منطقة آسيا

والمحيط الهادي بدورها أكثر من ثلث المستخدمين ، وهذا لأن هذه

الأخيرة تضم بالإضافة إلى اليابان ، وأستراليا وهما من دول العالم

المتقدم، الصين التي يرتقب أن تسجل في نهاية العقد الحالي (٢٠١٠) العدد الأكبر من مستخدمي الإنترنت في العالم.

و تعتبر اللغة عائقا بدورها، ويلاحظ في هذا المجال سيطرة العالم الانجلوسكسوني على الشبكة، حيث تحتل اللغة الإنجليزية أكثر من ٧٨% من المواقع، وحوالي ٨٥% من مواقع التجارة الإلكترونية، كما يسجل وجود ٢٣٠ مليون مستخدم يستعملون اللغة الإنجليزية من أصل ٦٠٥ مليون مستخدم في مارس ٢٠٠٢، أي ما نسبته ٣٨% مقابل ٦٨,٤ يستعملون اللغة الصينية، و ٦١,٤ مليون يستخدمون اليابانية، مقابل ٥,٥ مليون مستخدم عربي وهو ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل ٠٧: توزيع مستخدمي شبكة الإنترنت حسب اللغة

المصدر:

3- مؤشر الانجاز التكنولوجي : ويقاس بعدد براءات الاختراع وعدد

تراخيص استخدام التكنولوجيا وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة منسوبا إلى إجمالي الصادرات.

4- مؤشر استخدام وسائل الإعلام : ويقاس بدلاله عدد وسائل الإعلام الجماهيري من أجهزة الراديو والتلفزيونات والصحف والمجلات وعدد ساعات الاستماع والمشاهدة ومعدل القراءة واستهلاك الورق علاوة على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية منسوبا إلى المصادر الخارجية كوكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.

5- مؤشر مقياس الذكاء المعلوماتي : وهو من أصعب المؤشرات قياسا نظرا إلى حداثة المفهوم ويمكن قياسه بصورة تقريبية بعدد حلقات النقاش عبر الانترنت والأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف وعدد اللقاءات العلمية ونطاق الموضوعات التي تتناولها.

6- مؤشر الرقم القياسي للنفاذ الرقمي : يقوم على أساس عدة عوامل تؤثر في قدرة بلد ما على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس الاستطاعة المادية والمعرفة والتوعية من حيث سعة نطاق تبادل المعلومات.

7- مؤشر مدى الانخراط في حركة العولمة : وهو مؤشر غير مباشر لقياس الفجوة الرقمية ويقاس عادة بمدى الاندماج في السوق العالمية الذي يشمل مدى تقارب الأسعار العالمية من المحلية ومدى تنافسية العنصر البشري

عالميا وحجم الاستثمارات الأجنبية والمبادلات المالية عبر الحدود وأحيانا ما يشمل كذلك حجم المكالمات الهاتفية الدولية الواردة.

المبحث الثاني

فجوات الفجوة الرقمية ومستوياتها.

المطلب ١:

فجوات الفجوة الرقمية

وتحمل الفجوة الرقمية في طياتها العديد من الفجوات وهي:

1- فجوة تكنولوجية بين التقدم التكنولوجي للدول المتقدمة والدول النامية.

2- فجوة المعرفة في تحصيل المعلومة وانتقالها بين الدول المتقدمة والدول النامية.

3- فجوة في الاتصالات بين أسلوب وطرق الاتصالات مع تعددها وكثرتها في الدول المتقدمة عن الدول النامية.

4 - فجوة في التعليم بين التعلم وأساليب وطرق وأنشطة البحث العلمي والتطوير بين الدول المتقدمة والدول النامية.

5- فجوة في الثقافة، في ثقافة المجتمع المتقدم الذي يهتم بالتكنولوجيا وعالم الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات ويعتبره أداة علم وتعلم وعمل وبين الدول النامية التي تعتبره أداة رفاهية ولعب وتسلية.

6- فجوة في العقل بين عقلية الإنسان الغربي الذي يفكر في العلم والعمل والتطوير والبحث والرغبة الدائمة في التغيير والتقدم، وبين الإنسان في الدول النامية وعدم الاهتمام بتحصيل العلم والبحث العلمي.

7- فجوة في الحريات والديمقراطية وهي هوة كبيرة بين حرية التعبير وحرية الرأي والمشاركة في القرار في الدول المتقدمة عن الدول النامية.

8- فجوة في التنظيمات والتشريعات فهناك نقص في بلادنا في التشريعات التي تخدم مجتمع المعلومات وبنية المعلومات وتجعلنا مؤهلين لبناء مجتمع المعلومات.

المطلب ٢

فجوة واحدة وأبعاد عدة .

وتختلف مستويات و أبعاد الفجوة الرقمية وفيما يلي عرض لأهم هذه المستويات:

١. الفجوة الرقمية بين الجنسين

ما تزال المؤشرات التنموية في العالم تشير إلى أن المرأة أكثر عرضة للأمية من الرجل . وإذا ما أضفنا إلى ذلك الصعوبة التي يمكن أن تلقاها المرأة في بعض الدول للنفوذ إلى شبكة الأنترنت في الأماكن العامة والتي تكاد تعد حكرا على الذكور كمقاهي الأنترنت وغيرها من الفضاءات العمومية، فإن " الهوة التعليمية " يمكن أن تتعمق بفعل " الهوة الرقمية " فتزيد من عزلة هذه المرأة عن واقعها الذي باتت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تشكل اليوم مكونا هاما من مكوناته . وقد دفعت هذه المعطيات العديد من الدول، إلى إيجاد الآليات الكفيلة بوقاية المرأة من الوقوع في مخاطر الأمية بنوعيتها : الأمية التعليمية والأمية الرقمية.

٢. الفجوة الرقمية في الأسرة :

أدى عاملان أساسيان إلى ظهور الفجوة الرقمية داخل الأسرة :
المستوى الدراسي والامية . ويلاحظ في أسر كثيرة وجود فرق كبير في
المستوى الدراسي بين الآباء والأبناء . ففي حالات كثيرة لم يحصل
الآباء إلا على قدر محدود من الدراسة يسمح لهم بمزاولة حرف بسيطة
لا تستلزم معارف تقنية رفيعة المستوى . وكان معظمهم يكسب قوت
يومه ، أو ما زال يكسب قوت يومه حتى الآن ، مع بذل كل ما بوسعه
لتركيز على بلوغ غايته المنشودة ، أي توفير الإمكانيات التي تتيح
للأبناء الحصول على مستويات أعلى من الدراسة لم تتوفر
للآباء من قبلهم. ويستعمل الأبناء في دراستهم الأكاديمية
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة باعتبارها من أدوات البحث
والعمل.

وطالما يجمعهم بيت واحد مع آبائهم ، تفصل بين الآباء والأبناء
الفجوة الرقمية سابقة الذكر.

أما الأمية فهي من العوامل التي تزيد من حدة الفجوة الرقمية في
الأسرة وتعاني منها البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة على حد سواء .
فالأغلبية العظمى من الآباء في أقل البلدان نمواً من الأميين الذين ليس
بمقدورهم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عكس
أبنائهم الذين يطلبون منهم ما يلزمهم من مصروف لإجراء اتصالات
هاتفية أو لإرسال واستقبال رسائل بالبريد الإلكتروني في مقاهي
الإنترنت وإجراء

مراسلات دولية . وهكذا ، فإن الثغرة الرقمية تزداد عمقاً.

٣. الفجوة الرقمية بين الأجيال.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده القرن العشرون، لا سيما في علوم الأحياء والكيمياء والطب، كانت من نتائجه زيادة متوسط عمر الإنسان في جميع أنحاء العالم. إذ يسكن العالم اليوم أناس تختلف أعمارهم اختلافاً كبيراً، وتشكل فئة المسنين فوق سن الستين في هرم الأعمار حيزاً كبيراً بل ويزيد باستمرار. كان هؤلاء السكان من الطبقات العاملة بالأمس، وكانوا يستخدمون في حياتهم الاجتماعية والإنتاجية تكنولوجيا توصلوا إلى تصميمها وإجادة استعمالها واعتبروها عصرية في ذلك الوقت. ثم مضى الوقت، وتقدم العمر هؤلاء السكان، فهرموا كما هرمت التكنولوجيا التي يستعملونها والتي انتهى بها المطاف بأن جرفها تيار التنمية.

وبدأت الأجيال الأكبر سناً تشعر بالحنين إلى الماضي وبالغربة وسط التكنولوجيات الجديدة. وبدأ في الظهور انقسام رقمي بين جيلين: جيل أصغر سناً من المولعين بالتكنولوجيا الجديدة والخدمات المصاحبة لها، يستوعبونها جيداً ويستعملونها بحماس، وجيل أكبر سناً من الذين يشعرون بالحنين إلى الماضي ويشاهدون بفتور العالم الرقمي يدور من حولهم وهذه الفجوة الرقمية بين الأجيال هي واقع ملموس في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

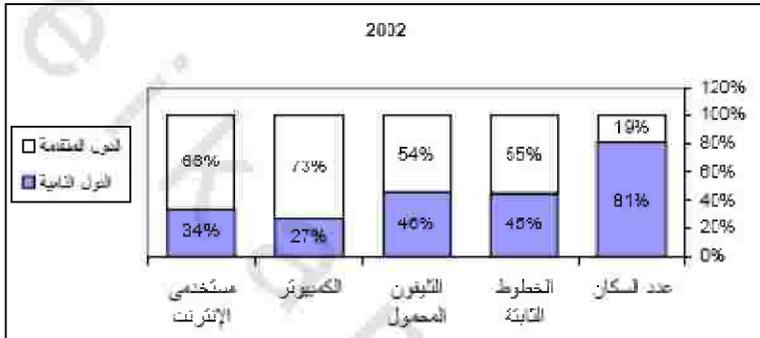
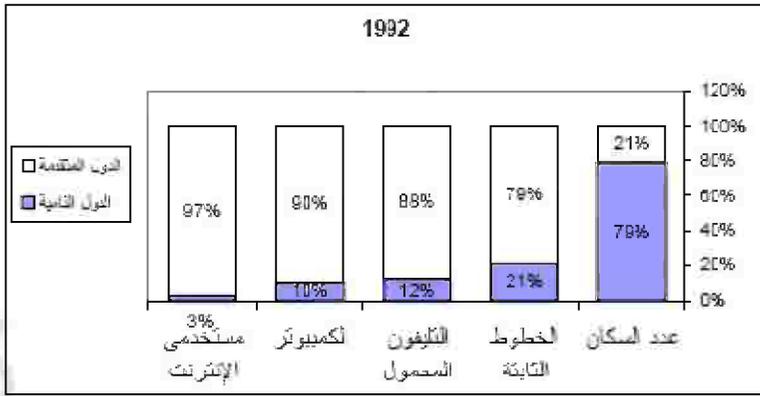
٤. الفجوة الرقمية بين الجهات.

لما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصال معتمدة إلى حد كبير على وجود بنية تحتية جيدة، فإن الاختلال القائم بين المدن

والأرياف يهدد في صورة وجوده بإحداث فجوة رقمية داخلية، بحيث توزع البنى التحتية للاتصالات توزيعاً غير متكافئ بين المدينة والريف . فيلاحظ أن وفرة وسائل الاتصالات في المناطق الحضرية مثل توفر الخطوط الهاتفية الثابتة والمتنقلة، ومقاهي الإنترنت، وأجهزة الحاسوب، و الهواتف العمومي، وآلات التصوير... الخ بالمقارنة مع الحرمان شبه الكامل الذي تعانيه المناطق الريفية، قد أدت إلى ثغرة رقمية تسعى الإدارات المسؤولة في الاتصالات وهيئات التنمية جاهدة إلى رآيها.

ويوصى بإدخال مراكز الاتصالات الجماعية لمختلف أنظمة الاتصالات لتضييق الثغرة الرقمية بين سكان المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية . إلا أن تكاليف إقامة البنى التحتية وتكاليف الاتصالات والأجهزة ما زالت تشكل عقبة من العقبات الرئيسية أمام تحقيق الانفتاح في الأوساط الريفية والحد من الفجوة الرقمية بين المدينة والريف.

٥. الفجوة الرقمية بين الدول ما انفكت الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعاً، وليس من سبيل لتجاوز هذه الفجوة إلا بتضافر الجهود من أجل تحقيق نمو لقطاع الاتصالات والمعلومات يشمل كافة دول العالم، غير أن نمو هذا القطاع يبقى دون شك رهن النمو الاقتصادي لهذه البلدان. وهذا الشكل البياني يوجز ذلك.



شكل بياني يوضح الفجوة في المؤشرات بين الدول المتقدمة و النامية
 بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٢

المطلب ٣.

عوامل توسع الفجوة الرقمية بين الدول النامية والمتقدمة.

نتج عن الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العديد من التحديات ومن بينها التحدي المتعلق بتضييق الفجوة الرقمية بين الدول النامية ومن بينها الدول العربية والدول المتقدمة، وهي الفجوة التي تتمثل في انخفاض متوسط عدد خطوط التليفونات وعدد أجهزة الكمبيوتر، وعند مستخدمي الانترنت كنسبة من عدد السكان وضعف البنية

الأساسية للاتصالات والمعلومات. والقدرات والتنمية البشرية في هذا المجال وغيره. وهناك أيضا التحدي المتمثل في أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أصبحت قادرة على خلق شبكات بين مختلف الأطراف الا انها تحقق في اغلب الوقت مصالح الأطراف الاقوي، وتجعل منهم خارج اطار تلك الشبكات في موقف ضعيف يؤثر بشكل أساسي على مصالحهم ودورهم في أنشطة المجتمع.

الي جانب هذا وذاك هناك التحدي المرتبط بالتحول الي اعتبار المعلومات كسلعة بعد ان كانت تنتج في اطار المنفعة العامة ..وهناك اهمية كبيرة للتأكد من توفير المعلومات الاساسية والضرورية علي اوسع نطاق. والمسألة لا ترتبط بالتنافس بين الدولة ودورها من جهة وبين آليات السوق من جهة اخري ..فلا يمكن لكليهما ان يعزل او ينفصل عن الاخر. وانما التحدي يكمن في كيفية التعاون والمشاركة لضمان توفير المعلومات بالدقة والكفاءة اللازمة.

نستطيع ذكر أهم العوامل الأساسية التي تعمل على توسيع مدى

الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم

المتقدم، مايلي:

- ❖ كون تقنيات المعلومات والاتصال بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وذلك نظرا لما توفره من وسائل السيطرة المركزية وسهولة المناورة بالأصول الرمزية، وسيولة تدفق السلع المعلوماتية.
- ❖ الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وقد أدى ذلك إلى تحويل عملية إنتاج المعرفة على أساس الربحية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كلفة الحصول

على موارد المعرفة.

- ❖ ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لطرق المعلومات فائقة السرعة.
 - ❖ النزيف المتزايد للعقول في الدول النامية، سواء الفعلى الذى يتم من خلال الهجرة، أو الرقمى الذى يتم عن بعد من خلال شبكة الإنترنت، خاصة للنخبة المتخصصة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تتعرض حالياً لجذب شديد من قبل الدول المتقدمة.
 - ❖ سرعة تغيير تقنيات المعلومات والاتصالات يزيد من صعوبة التخطيط التقني، ويجعل القرار التتموى الإستراتيجى رهناً بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالباً ما يغفلون عن الجوانب الاجتماعية والثقافية.
- وأخيراً وليس آخراً، وكما حدث بالنسبة إلى مجال موجات الأثير فى الاتصال اللاسلكي، والاختلال الشديد فى توزيع نطاق موجاته ما بين الدول المتقدمة والنامية، هناك من ينذر حالياً باستعمار جديد للفضاء المعلوماتى تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وشعوبه ومدنه وجماعاته، وتستقطب مواقعها على الشبكة العالمية الويب معظم الزوار.

المبحث الثالث

آثار وإستراتيجية سد الفجوة الرقمية.

المطلب ١

آثار الفجوة الرقمية.

وتعددت آثار الفجوة الرقمية اقتصاديا واجتماعيا نذكر منها:

-عدم إمكان تكيف الاقتصاد النامي مع الاتفاقيات الدولية مثل

الجات؛

-جمود الاقتصاد وعدم إمكان التحول إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد

التنافسي ؛

-انخفاض المستوى العلمي وانعزال الفكر في الدول النامية ؛

-انخفاض الوعي التكنولوجي والتواصل مع العالم؛

-تزايد حدة الفقر الاقتصادي والمعلوماتي؛

-زيادة الفكر المتطرف من خلال عدم التفاعل مع الفكر العالمي

وتوالد الأحقاد ضد الدول المتقدمة؛

-غياب القنوات العصرية لتبادل المعلومات بين صناعات القرار في الدول

النامية.

-غياب الشفافية المعلوماتية في المجتمع.

-غياب صور الاتصال الإنساني بين الحضارات المختلفة مما يؤثر سلبا

في اتساع هذه الفجوة وتحولها لفجوة

حضرية.

المطلب ٢

كيفية التحدي الفجوة الرقمية.

بعض التوصيات لتجاوز الفجوة الرقمية .

1- توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة بشأن الفجوة الرقمية والتعامل معها كمشروع محدد الوقت والأهداف.

2- تنمية الأماكن المحرومة من الوصول إلى المعلومات كالريف والقرى.

3- حث المؤسسات التعليمية على تطوير المناهج الدراسية بحيث تركز المناهج على الجانب التربوي والتقني والاهتمام بتعليم المتعلمين كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاستفادة منها الاستفادة المثلى مثل إدخال

الحاسب في نظام التعليم ومن المعلوم أن عملية التأهيل تبدأ مع الأطفال وبالتالي لا بد من تعليمهم تعليم جيد وهادف.

4- الاهتمام الجيد بالمعلمين الذين يؤهلون للمستقبل فإن كانوا هم على درجة عالية من الكفاءة فبالتالي سوف يظهر أثر هذا على المتعلمين منهم.

5- توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمن يحتاج إليها لغير القادرين عليها ولكن لا بد من الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لا تكفي فنجاحها مرتبط بخطة متكاملة للتنمية الاجتماعية.

فتكنولوجيا المعلومات لا تولد التغيير بل تعمل فقط على توفير البيئة التي تمكن من حدوثه.

6 - تنمية البنية الاقتصادية التحتية : فلا بد لكي يتم التغلب على الفجوة الرقمية أن تكون البنية الاقتصادية التحتية قوية ولذلك لا بد من تنمية القطاعات الاقتصادية (الزراعة - الصناعة - الخدمات) حتى يتم التغلب على هذه الفجوة وسدها.

7- تعاون الدول النامية مع بعضها من اجل التغلب على الفجوة ,فبعض الدول النامية تتوهم بإمكانية تحقيق تنمية معلوماتية بمفردها و أقل ما يوصف به هذا التوجه هو السذاجة وضعف النظر الاستراتيجي , فهل يمكن لأحد أن يتجاهل ما يجري من تكتلات الكبار والصغار وتحالفهم بغية تحصين مواقعهم على الخريطة الجيومعلوماتية.

8- إشراك كلا من القطاع العام والحكومي والخاص في تنمية قطاع الاتصالات وتنمية المهارات البشرية.

9- الدمج بين العولمة و المحلية -الدمج بين الاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة

المطلب ٣

عبور و ردم الهوة الرقمية.

تعتبر الدول النامية ضمن المنظور الغربي سوفا واعدة لتكنولوجيات المعلومات إلا أن الفقر المعلوماتي الشديد ، وتخلف بنيتها التحتية يقفان حجرة عثرة أمام انتشار هذه التكنولوجيات على نطاق واسع ، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود وعلى جميع المستويات لتجاوزه والحد من آثاره.

و قدرت منظمة الأمم المتحدة أن الدول الأكثر فقرا في العالم تحتاج لما يربو عن ملياري دولار بحلول سنة ٢٠٠٤ لتضييق الفجوة الرقمية، وتعهدت بتأمين ربع المبلغ على أن يتم توفير الجزء المتبقي بمساهمة المؤسسات الدولية والدول الكبرى.

كما قامت المنظمة الأممية - وعن طريق المنظمات التابعة لها - بإطلاق عدة مبادرات لمساعدة الدول النامية على الارتباط بالشبكات، حيث يذكر في هذا الصدد قيام الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع برنامج لدعم البنية التحتية للاقتصاد الجديد في أكثر من ٨٠ بلدا ناميا. وتبذل غرفة التجارة العالمية (CCI) مجهودات معتبرة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على الارتباط بشبكة الإنترنت بأقل التكاليف الممكنة، كما قامت الغرفة بالتعاون مع المنتدى العالمي للأعمال الإلكترونية (GBDE) واللجنة الاقتصادية والصناعية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بمساعدة الدول النامية للدخول في الاقتصاد الجديد من خلال تقديم الحلول للمشاكل التي تعترضها في هذا المجال.

وتساهم المؤسسات التمويلية الدولية في تحويل الفجوة الرقمية العالمية إلى فرصة رقمية عالمية، وهو ما يفسر تراجع تمويل قطاعات استثمارية فاعلة وبعيدة المدى كالزراعة والصناعة والطاقة والخدمات، مقابل بروز توجهات جديدة لتمويل المنشآت القاعدة المعلوماتية والاتصالية ومشاريع الارتباط بالتجارة الإلكترونية التي تعتبر أولوية لفتح الأسواق المغلقة أمام المنتجات الغربية.

فالبنك الدولي يعمل جاهدا على دعم مشاريع الدول النامية في مجال الارتباط بالإنترنت ومحو الأمية المعلوماتية، ودعم الأنشطة المتعلقة بالتطبيقات، البرمجيات والاتصالات.

كما أن الدول الثمانية الكبرى (G 8) ملتزمة بالمساعدة في جهود الحد من الفجوة الرقمية وهو ما تبلور في إعلان ميثاق أوكيناوا الصادر عن في جويلية ٢٠٠٠ باليابان، حيث تبنى هذا الإعلان الدعوة إلى إنشاء مجتمع عالمي للمعلومات من خلال إرساء دعائم إستراتيجية تشمل تقديم المساعدات الفنية والتسهيلات التنموية لتحسين شبكات الاتصال وتنمية الموارد البشرية وتطوير البيئة التشريعية المناسبة لانطلاق التجارة الإلكترونية وازدهارها.

هذا و يعطي المنتدى العالمي بدافوس أهمية كبيرة لمسألة الفجوة الرقمية ، حيث تم تشكيل فريق عمل لمحاربتها بمشاركة ٦٥ شركة عالمية كبرى في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصالات، من خلال القيام بتمويل ورعاية المعاهد التعليمية و التكوينية المتخصصة في التكنولوجيات الجديدة .

و تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الجهود بدأت تؤتي أكلها ، فعلى سبيل المثال سجلت السنوات القليلة الماضية قفزات كبيرة في ارتباط العديد من المجتمعات النامية بشبكة الانترنت ، مع التركيز على الوسائل المشتركة للاستخدام التي تؤدي لتخفيض تكلفته ، منها مراكز خدمة المجتمع للإنترنت بجامعة أوكيناوا وأكشاك البريد الإلكتروني في الهند ، ومقاهي الإنترنت في أمريكا الجنوبية، و نوادي الإنترنت في

وفي إطار سعي الدول النامية للالتحاق بركب الثورة الرقمية تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة ومتماسكة تتمحور أساسا حول العمل على استيعاب وتوطين تكنولوجيات الإعلام والاتصالات ، والاستفادة من التجارب الشبيهة كتجربة النمرور الآسيوية ، وكذا الاهتمام بتطوير البيئة التشريعية والمؤسسية لتعزيز الشفافية والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتقييد بالموصفات العالمية ، مع العناية بتتمية الموارد البشرية عبر تطوير نظم التعليم وإدماج المعلوماتية في كافة المراحل التعليمية والبرامج التدريبية والتعليم عن بعد ، كما يجب العمل على ترقية ذهنيات الأفراد ومواقفهم من التكنولوجيات الجديدة وعلى رأسها شبكة الإنترنت ، بتوضيح استخداماتها المتعددة في مختلف المجالات الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية ، وإبراز فوائدها الكثيرة في إزالة الجهل وفك العزلة وتخفيف حدة الفقر.

ومما سبق يمكن القول أن الفجوة الرقمية هي عبارة عن الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة و الدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات و المعرفة والقدرة على استغلالها ، إضافة إلى أن حدوثها لا يكون إلا بوجود جملة من الأسباب التي دعت إلى ذلك ، و يمكن العمل على تقليص الهوة الرقمية من تحقيق أكثر ما يمكن من التوازن على مستوى فرص الحوار و التواصل الحضاري و الثقافى بين الأفراد و بين المجتمعات . ويعتبر التضامن و التعاون الدولي هو الضامن الأكبر لتحقيق هذا التوازن بين الدول و المجتمعات . فكما أن التضامن بين

الأفراد يمكن من انتشار الأفراد الأقل حظا على مستوى الثروة و تمكينهم من الحصول على فرص مناسبة للعيش فان التضامن بين الدول يمكن الدول الفقيرة و النامية من الحصول على فرص لتحقيق التنمية و توفير وسائل الحياة و التعليم و الصحة لأفرادها .و يمثل التضامن الدولي استكمالا لما يفتحه الحوار بين الثقافات من سبل التفاهم و الرغبة في العيش المشترك.

وفي هذا الصدد تنقسم رؤية المتخصصين حول مستقبل الفجوة الرقمية في العالم إلى رأيين:

* المتفائلون :وهم يرون أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر للدول النامية فرصة للتقدم والقفز خطوات في مجال التنمية التكنولوجية، و منافسة الدول المتقدمة في ذلك المجال.

* المتشائمون :وهم يرون أن الفجوة الرقمية سوف تتزايد باضطراد مع مرور الوقت، حيث سيزداد

في الدول الصناعية، في حين ستفتقر معظم الدول النامية إلى وجود الخبرات العلمية " T. I. C " انتشار التكنولوجيا اللازمة وكذا الأسواق المحلية المهيأة مما سيجعلها غير قادرة على المنافسة.

وأخيرا...وبعيدا عن التفاؤل أو التشاؤم وبالرجوع إلى التاريخ الحديث، نجد نماذج لمجتمعات نامية تمكنت من تحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية بالاستفادة من ثمار الثورة المعلوماتية- الرقمية، حيث أصبحت رائدة في إنتاج تكنولوجياتها، وتبدوا النور الآسيوية خير دليل

على ذلك ، في حين لم تكن أكثر الإحصائيات تفاؤلاً منذ عقود قريبة تشير لاحتمال أي نهضة فيها.